الطبقات أيام حكم « المعراخ » ٠

وليس الوضع الاجتماعي الصعب لهذه الطبقات الفقيرة هو الامر الوحيد الذي ورثه « ليكود » عن « المعراخ » في المجال الداخلي ، وانما هناك مشاكل اقتصادية متأزمة ، لا بد من التوقف عندها قبل التطرق الى الحلول التي يعرضها « ليكود» وامكانية تنفيذها ٠ وقد اشار وزير المالية الاسرائيلي السابق يهوشواع رابينوفيتش، في مجال عرضه لاعمال وزارته في الجلسة الختامية لحكومة « المعراخ » ، « ان هناك مشكلات اساسية املت سياسة حكومته الاقتصادية (حكومة رابين) ٠ وتتمثل هذه المشكلات في «الزيادة الضخمة في نفقات الامن المحلية وفي الاستيراد الامني في الفترة التي تلت حرب « يوم الغفران » ، ارتفاع اسعار الوقود الذي سبب اهتزازا في الاقتصاد العالمي كله ، ارتفاع اسعار الواردات الاخرى ، خاصة المواد الغذائية المستوردة من الخارج ، والمواد الخام ، ثم الركود في النشاط الاقتصادي وفي الطلب في الاسواق داخل البلدان الاساسية التي تتاجر معها اسرائيل ٠ وقد ادت هذه المشاكل الى تطورين اقتصاديين اساسيين : ارتفاع ليس له سابق في العجز الجاري في ميزان المدفوعات الذي ارتفع من ١ر١ مليار دولار في سنة ١٩٧٢ حتى ٤ر٠٤ مليار دولار في سنة ١٩٧٥ . وارتفاع كبير في الاسعار ، حيث بلغت نسبة ارتفاع الاسعار للمستهلك خلال السنين الثلاثة المذكورة ١٦٦٪ ٠ ثم ازدياد ديون اسرائيل الخارجية وارتفاعها من ٤ر١ مليار دولار في نهاية ١٩٧٢ الى ٩ر٣ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٧٦ » (دافار ، ١٣-٦-٧٧)٠ وباختصار يمكن تلخيص المشكلة الاقتصادية في اسرائيل ، في انها ناتجة عن الثغرة القائمة بين الموارد الاساسية المتوفرة للاسرائيليين ، وبين متطلباتهم واستهلاكهم ، بحيث يمكن القول ان مستوى المعيشة المرتفع نسبيا المتوفر لهم ، هو على حساب المساعدات الخارجية خاصة الاميركية ، والقروض التي يحصلون عليها في الاسواق الخارجية ، وليس على حساب انتاجهم ، رغم كل احاديثهم عن التفوق الزراعي والصناعي لديهم ، فهم مجتمع يقوم على التسول وليس على الكفاية الذاتية ٠

ويشير رابينوفيتش (المصدر السابق) الى ان هذه المشاكل الاقتصادية هي التي املت سياسة « المعراخ » في هذا المجال ، التي تمثلت حسب قوله ، في النقاط التالية: « ١ ـ الهدف الاساسي كان ولا يزال تقليص العجز في ميزان المدفوعات ، لان عجزا كهذا يشكل خطرا على الاقتصاد وعلى العمالة والقوة الامنية ، ويزيد من التعلق السياسي ٠ ٢ ـ تقليص الطلبات المحلية وفي الاساس تقليص الاستهلاك الفردي والعام ٠ ٣ ـ تغيير بنية الاقتصاد، من خلال منح افضلية للفروع التي تساهم في تحسين ميزان المدفوعات سواء بواسطة زيادة الصادرات او انتاج مواد بديلة للمواد المستوردة ٠ ٤ ـ خلق توازن في وضع العمالة من خلال الغاء وضع العمالة القائضة ، وتجنب الانزلاق الى بطالة كبيرة ٠ ٥ ـ كبح ضغوط التضخم المالي ، مع خفض سرعة ارتفاع الاسعار من سنة الى اخرى ٠ ٦ ـ تحسين الظروف من اجل تجديد الانعاش الاقتصادي ٠ ٧ ـ تحسين وضع الطبقات الاجتماعية الفقيرة ، من خلال تقليص تدريجي للثغرات الاجتماعية القائمة » ٠ وتنفيذا لهذه السياسة ، عملت حكومة المعراخ على ثلاثة مستويات : اولا عملت مباشرة على مركبات ميزان المدفوعات بواسطة زيادة